صاعا من طعام او صاعا من بر او صاعا من شعير او صاعا من زبيب او قطا
من اقط فلا اراك اخرجه كما كنت اخرجه ما عشت رواها الشيخان تجب زكاة
الفطر بأول ليلة واخرها ليلة اي بادراك اخر جزء من رمضان وهو من زيادتي
واول جزء من شوال لاضافتها الى الفطر في الخبرين السابقين على حر وبعض
بقسطه من الحرية بقيد زدته بقولي حيث لا مهايأة بينه وبين مالك
بعضه فان كانت مهايأة اختصت الفطرة بمن وقع نوبته
ومثله في ذلك الرقيق المشترك وخرج بالبحر والبعض الرقيق لان غير المكاتب
لا يملك شيأ وفطرة مكاتبه على سيده كما سيأتي والمكاتب مملكه ضعيفين فلا فطرة
عليه ولا على سيده عنه لانه لو مله عنه معه من مال الاجنبي عن مسلم يمونه بيان للحر وعنه
ولو بجعالة او بإذنه تاما ملا
من نفسه ومن غيره من زوجة وقريب ورقيق حينئذ اي حين وجوبها وان
طرأ مستحق للنفقة او غيبة او غصب سواء كان الرقيق او المال
ووجوب فطرة زوجه الكافر عليه من زيادتي وصورته ان تسلم تحته ويدخل
وقت الوجوب وهو متخلق فرعي واجبته عليه عنها لانها بحد ابيد لاعلى المعتمد
عنه ثم تحمل ما عنه المؤدي وما تقرر علم ان الفطر لا يجب لمن حدث بعد الوجوب
كولد ورقيق لعدم وجوده وقت الوجوب وان الكافر لا يجب عليه فطرة نفسه
لقوله في الخبر السابق من المسلمين ولانها طهارة والكافر ليس من اهلها ولا
وجوب فطرة المرتد من عليه مؤنته موقوف على عوده الى الاسلام لا عن
حليلته ابيه فلا يلزمه فطرتها وان لزمته نفقتها للزوم الاعفاف الذي
في بابه لان النفقة لازمة للابن مع اعساره فتحملها الولد بخلاف الفطرة

وتعبيري بما ذكر اعم من قوله ولا الابن فطرة زوجة ابيه ولا عن رقيق
بيت مال ومسجد ورقيق موقوف ولو على معين وهذه من زيادتي
وسن اخراجها قبل صلاة عيد بان تخرج قبلها في يومه لانه صلى الله
عليه وسلم امر بزكاة الفطرة ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلاة ويؤيد
ذلك اولى من قوله ويسن ان لا تؤخر عن صلاة الصادق باخراجها مع
الصلاة مع انه غير مراد وتعبيري هو بالصلاة جرى على الغالب من فعلها
اول النهار فاذا اخرت سن الادى اول النهار للتوسعة على المستحقين
واما تجيلها قبل وجوبها فسيأتي في ابواب الاداء وحرم تاخيره عن
يومه اي يوم العيد بلا عذر لكفية ماله او المستحقين لان القصد اغناؤهم
عن الطلب ولا فطرة على معسر وقت الوجوب وان ايسر بعده وهو من
لم يفضل عن قوته وقوت يمونه يومه وليلته وعن ما يليق بهما حالا
من ملبس ومسكن وخادم يحتاجهما ابدا او عن دينه ولو موجلا
وان رضي صاحبه بالتاخير ما تخرجه في الفطرة بخلاف من فضل عنه
ذلك وخرج باللائق بهما ما ذكر غيره فلو كان نفيسا يمكن ابداله بلائق
بهما وتخرج بالتعاوته لزمه ذلك كما ذكره الرافعي في الحج وبالابد اما لو ثبت
للفطرة في ذمة انسان فانه يباع فيها مسكنه وخادمه لا مليسه لانها
حينئذ تتحقق بالدين وقولي ما يليق بهما مع ذكر الملبس والتعبير
بالحاجة في المسكن وذكر الابد او الدين من زيادتي وقد بسطت الكلام
على مسألة الدين في شرح الروض والمعتمد فيه ما قدمناه وبه جزم النووي

Copyright © King Saud University